الدرس (03): ترجمة مصطلحات المناهج النقدية

تمهيد:

شهد النقد الأدبي عبر طروحاته المنهجية المتعددة كماً اصطلاحيا معتبرا؛ غير أن هذا الكم قد أثار أزمة راحت تنسحب على خطاب المنهج؛ بما أن الصلة بينهما أوثق بكثير من صلة الإلحاق أو التبعية، وبما أن التوجهات النقدية الحديثة وما بعدها تحتكم إلى المرجعية الغربية تصدرت الترجمة آليات المنظومة الاصطلاحية النقدية.

المصطلح والمصطلحية:

المصطلح لفظ يقابله في اللغة الفرنسية (Terme) وفي اللغة الإنجليزية (Term)؛ وهو عبارة عن «إشارة لغوية، مفردة دالة، أو جملة متوارثة، أو مستحدثة... تواطأت الذاكرة العظمى فيها على أحد تصورات العلاقة بين الصوت الدال والصورة الذهنية، يفترض ألا تختلف دلالته مهما اختلف الحقل الدلالي الواقع فيه»[1]؛ وعدم الاختلاف فيه من شروط سلامته في الاستعمال.

وجاء في ضبط حد المصطلح أنه «اسم يعرف داخل نظام منسجم»[2]؛ حيث يتحكم في توجيه مفاهيمه وتصوراته، ويجعله أكثر انسجاما إذا ما تحقق له الضبط والوضوح، ويمكن أن يكون اتصال المصطلح بنظامه؛ هو نفسه اتصال النظام بمصطلحه، وأي خلل على مستوى هذا الاتصال لا شك أنه سينعكس سلبا عليهما معا دون استثناء.

وقد تعددت تحديدات المصطلح إلا أنها تتفق في الغالب على أنه: «لفظ موضوعي اتخذه الباحثون والعلماء؛ لتأدية معنى يوضح المقصود»[3]، من المفاهيم، والأفكار، وصفة الموضوعية التي يفترض تحققها في اصطناع المصطلح تخرجه من دائرة الارتباك النتاج عن احتمالات التداخل أو عدم مراعاة التخصص.

---

[1]– عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص490.

[2]– سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني/ سوشبريس، بيروت/الدار البيضاء، لبنان/المغرب، ط1، 1985، ص204.

[3]– محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1999، ص797.

وبما أن العلم صناعة وحرفة، فإن «لكل علم مصطلحاته كما لكل حرفة»[1]، يعرف بها وتعرف به من بين سائر أصناف العلوم والحرف والصناعات، ولا يستقيم عودها إلا باستقامته من حيث الضبط الوضوح، والاتفاق في الاستعمال والتداول.

أما من حيث الممارسة التنظيرية وكذلك الإجرائية فإن «ل (المصطلح) وظيفة إحالية، وتصنيفية دقيقة، تقابل غالبا الأسماء العلمية والتقنية»[2]؛ وكذلك العلوم الإنسانية التي ينحدر منها النقد الأدبي؛ وقد يقوم المصطلح بهذه الأدوار مجتمعة في أحايين كثيرة؛ متمثلة في الإحالة على المدلول المقصود، والتصنيف الدقيق للتصورات، ومقابلة الأسماء لمختلف المسميات المعرفية.

أما المصطلحية فتعنى بدراسة المصطلح في حقله المعرفي؛ من حيث المفهوم والاستعمال؛ و«هي مجموع مبنين للمصطلحات، ودراسة عامة لوظائفها كنمط خاص من العلامات»[3]؛ وبما أن المصطلحات متعددة بتعدد اختصاصها، فإن المصطلحية تتعدد تبعا لذلك.

إشكالية ترجمة المصطلح النقدي:

تستمد الممارسات النقدية كفاءتها المنهجية من المنظومة المصطلحية المؤسسة لها؛ ذلك أن «المصطلح هو شفرة الخطاب النقدي، وطلعه المثمر الذي لولاه ما كانت المعرفة، وما وقع التواصل، إنه ما زال حد التعريف، ولبنة النظرية التي تستوي على بنائها به، وقد يكون أحد مثيراتها»[4].

لا يمكن إنكار أهمية المصطلح، ولا الأدوار المنوطة به في صياغة الخطاب النقدي المنهجي؛ بالنظر إلى ما يملك من الكفاية المعرفية التي يجعله يتحكم في توجيه مختلف التطبيقات التحليلية للنصوص وتفسيرها، مهما اختلفت التصورات المنهجية للنماذج الإجرائية.

ولم يسلم المصطلح النقدي في ترجمته من إشكالية التعدد التي ارتبطت أساسا بمسألة الاجتهاد الفردي في وضعه، فما كان من النقاد إلا الوقوع في فخ فوضى المصطلحات التي لم يجد القارئ في نفسه القدرة على التعامل

[1]– محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، ص797.
[2]– سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص204.
[3]– نفسه، ص205.
[4]– عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، ص7.

معها بمعزل عن كثرة المراجعات، والبحث في المصادر الكثيرة لعله يتبين أثر الصواب في دلالة مصطلح ما مقارنة بغيره، وهذا ما سبّب إشكالا عويصا على مستوى المصطلحية النقدية العربية.

قد تتعدد طرائق الترجمة في نقل المصطلح النقدي الأجنبي إلى الخطاب النقدي العربي إلا أنها وللأسف الشديد من نتاج الأفراد، لا التنسيق الجماعي الذي يفرض حالة من الاتفاق؛ و«على هذا الأساس، كان الاجتهاد الفردي في وضع مصطلحات منهج معين هو المحرك الرئيس للخطاب النقدي النظري والإجرائي، وكذا التأليف القاموسي في الفضاء النقدي العربي، مما ولّد أزمة حادة، وفوضى قارة أحاطت بالمصطلح النقدي العربي»[1].

يستحيل أن يجتمع النقاد على تصور معرفي واحد سواء تعلق الأمر بترجمة المصطلحات أو التأليف المعجمي المتخصص فيها، دون أن يتم ذلك تحت وصاية مؤسسات رسمية مثل المجامع اللغوية؛ لأنها تملك من الصلاحيات ما يجعلها قادرة على فرض الاتفاق في استعمال المصطلح وتداوله.

وبالإضافة إلى مسألة الجهود الفردية في الترجمة وأثرها في إحداث فوضى مصطلحية خطيرة، هناك إشكالية أخرى تتعلق بخصوصية المرجع الثقافي الغربي للمصطلحات المترجمة؛ من منطلق أن «المصطلح النقدي الفني يدل على واقع قد لا يكون موجودا بالفعل في الثقافة المنقول إليها، وبما أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية، فقد كان لزاما عليه وعلى أبنائه المثقفين التعامل مع المصطلحات العالمية بحذر ووعي لدلالة المصطلح في ثقافته الأصلية والثقافة المنقول إليها، ومن جانب آخر التعامل مع النص بصرف النظر عن مؤلفه أو صاحب النظرية نفسها، وهذا ما فعله الغرب لنمو ثقافته، حيث اختار لها كل ما يراه صالحا، من العلوم والفنون والآداب، وجعل منها مرجعية ثقافية بنى عليها أسس ثقافة جديدة»[2].

هذا ما نفتقر إليه في تأسيس خطابنا النقدي العربي الحديث والمعاصر؛ فلا نكاد نتبيّن له مرجعا ثقافيا واضح المعالم، مقارنة بالخطاب النقدي الغربي، وهذه الإفادة التي مارسها النقاد العرب في ترجمة المصطلحات النقدية غالبا ما كانت تصطدم بوجود مسافة معرفية معينة قوامها اتساع الهامش الثقافي واختلافه، فلكي نستنبت مصطلحا في غير بيئته لا بد من مراعاة تكوينه الثقافي حتى نحسن التعامل معه؛ حيث نجعله يتوافق وطبيعة البعد الثقافي الذي ننقله إليه.

---

[1]– حمزة بسو، إشكالية المصطلح في النقد العربي المعاصر رؤية ابستيمولوجية، ص447-448.

[2]– سلطان سعد القحطاني، التيارات الفكرية وإشكالية المصطلح النقدي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، ط1، 2005، ص10.

وهناك إشكالية أخرى تتعلق بالممارسات النقدية في اشتغالها على ما يمكن وصفه بالتداخل المصطلحي؛ بمعنى توظيف المصطلح النقدي خارج حدود المنهج المتخصص؛ ذلك أن «من أمارات القصور المنهجي والفوضى النقدية أن نطبق منهجا نقديا باستخدام مصطلحات غيره من المناهج»[1].

ذهب كثير من النقاد العرب إلى القول بمسألة التكامل المنهجي، الذي فرض بالضرورة حالة من التداخل المصطلحي على مستوى الممارسات النقدية التطبيقية؛ بما أن لكل منهج مصطلحاته الخاصة، وهذا ما تسبب في إحداث قدر من التشويش لا يقل أثرا عن فوضى التعدد في النقل والترجمة.

اجتمعت كل هذه الإشكالات على وضع المصطلح النقدي في موقف محرج من الناحية المعرفية تنظيرا وإجراءً، ولهذا كان لا بد من إعادة النظر في المنظومة المصطلحية على مستوى الخطاب النقدي العربي، أما الممارسات المنهجية فلا شك في عدم استقامتها دون استقامة المرجع المصطلحي الخاص بها.

تعاظم الوعي بهذه الإشكالات مؤخرا؛ ولا أدلّ على ذلك من «أن الساحة النقدية المعاصرة بدأت تستشعر إلى حد كبير أمر أهمية جلاء واستقرار المصطلح النقدي، فبالرغم من استشراء آفة الضبابية والاضطراب فيه إلا أن محاولة الإفصاح والإبانة – وإن كانت على درجة أقل- بدأت تعي خطورة ذلك على الخطاب النقدي»[2].

وهذا الوعي بالخطورة المعرفية التي أصبحت تتربص بالخطاب النقدي العربي من مدخل الممارسات المصطلحية التي تفتقر للاتفاق والوضوح، جراء التعدد وعدم الاتفاق في نقل المصطلح الأجنبي وترجمته، وكذلك التداخل المنهجي وما ترتب عنه من عدم التزام مصطلحي في المقاربات التحليلية، فرض وضعا من الاحتياج المعرفي لإعادة النظر في منظومة المصطلح النقدي العربي.

خلاصة:

نخلص إلى القول أن ترجمة المصطلح النقدي وما أثارته من إشكالات معرفية على مستوى صياغة الخطاب المنهجي لم تمنع الناقد العربي من مواصلة جهوده في هذا المجال، في ظل تراجع وصاية المؤسسات المعجمية المتخصصة؛ على أساس أنه قد يحتمل الاشتغال على خطاب مأزوم معرفيا إلا أنه لا يستطيع بأي حال من الأحول احتمال وجود أزمة فراغ معرفي، خاصة حين يتعلق الأمر بخطاب يستحيل فهم المنجز الأدبي دونه.

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص57.

[2]- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، ص8.